الأمن الغذائي في الجزائر على ضوء أهم المؤشرات2020-2023: واقع وتحديات

Food Security in Algeria in Light of Key Indicators 2020-2023: Reality and Challenges



د/ رزيقة يطو

جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر)

razikayettou@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2024/09/30 تاريخ القبول: 2024/12/20 تاريخ النشر: 2024/12/22

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل مفهوم الأمن الغذائي وأهم أبعاده ومؤشراته بصفة عامة، ثم حاولت تشخيص واقع الأمن الغذائي في الجزائر انطلاقا من أهم مؤشراته خاصة مؤشر الأمن الغذائي العالمي العالمي و الفجوة الغذائية و انتاج المنتجات الغذائية الأساسية محليا كالقمح و الخضر، والتي تبين أنه رغم التحسن النسبي الذي شهدته بعض هذه المؤشرات خلال السنوات السالفة الا أن عديد التحديات تبقى تواجه هذا الأخير للرفع من مستوياته،

الكلمات المفتاحية:

الامن الغذائي؛ المؤشرات؛ الجزائر؛ الفجوة الغذائية؛ الانتاج الفلاحي؛

Abstract:

This study aims to analyze the concept of food security, examining its primary dimensions and indicators comprehensively. The study further aims to scrutinize the current state of food security in Algeria, emphasizing critical metrics such as the Global Food Security Index and the food gap. It also explores local production metrics for essential foodstuffs, including wheat and vegetables. Notably, although there have been some relative improvements in these indicators over recent years, Algeria faces numerous persistent challenges that impede the enhancement of food security levels.

key words:

Food Security; Indicators; Algeria; food gap; agricultural production;

مقدّمة:

يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم أبعاد الأمن المجتمعي الذي تضمن إستقرار المجتمع حيث يرتبط ذلك بقدرة الدولة او الحكومة على توفير الغذاء لكل أفراد المجتمع، حيث يعتبر الغذاء من الحاجات الأساسية والأولية والتي يسعى كل فرد الى إشباعها قبل أي حاجة أخرى، والتي بدونها لا تستقيم مقومات الحياة الكريمة، بل تضمن الفرد البقاء على قيد الحياة ثم التّمتع بالحياة الصحية والنّشاط والإستقرار والطمأنينة في المجتمع ككل.

وعليه يعد تحقيق الأمن الغذائي مطلبا أساسيا تسعى اليه كل الدول والمجتمعات على حد سواء وذلك انطلاقا مما يحققه هذا الأخير من استقرار اجتماعي وسياسي واقتصادي...للدولة والمجتمع، حيث يعد هذا الأخير أحد أهم عوامل قوة وسيادة الدول، حيث ان الدول التي تتمكن من تحقيق أمنها الغذائي بدرجات كبيرة نجدها تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية والاستقلالية في قراراتها السياسية والاقتصادية، عكس الدول غير المكتفية ذاتيا، ما جعل هذا الأخير 'أي الأمن الغذائي' يشكل رهانا أساسيا لكل الدول في سبيل تحقيقه والمحافظة عليه.

والجزائر على غرار عديد الدول، أصبح الأمن الغذائي مؤخرا يشكل أحد أهم الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقها وذلك بتسطير مجموعة من السياسات في المجال الفلاحي، الصناعات التحويلية، تربية المواشي، والصيد البحري... انطلاقا من الإمكانيات المهمة والموارد الطبيعية التي تمتلكها في هذه المجالات بترقية الاستثمارات فيها وزيادة الإنتاج الوطني الى مستويات عليا في مختلف أصناف الغذاء الممكنة، خاصّة وأن الجزائر تحوز على مقدرات وموارد ضخمة ومهمة في هذا الصدد كالمناطق الصحراوية الشّاسعة القابلة للإستصلاح والزراعة، المياه الجوفية، أشجار النخيل، المساحات الزراعية الواسعة...

ولكن بالرغم من الإنجازات المهمة المحققة في هذا الصدد والتي من أهمها تحقيق المرتبة الأولى افريقيا في مجال الأمن الغذائي في آخر تصنيف لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة الا ان هناك العديد من التحديات والعراقيل التي مازالت تعيق تحسين مستويات الأمن الغذائي الوطني وتحول دون الإستغلال الأمثل لمختلف الإمكانيات والموارد الطبيعية والحيوانية التي تحوزها الجزائر.

وبناء على ما سبق، تأتي هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية:

❖ **كيف يمكن تقييم وضعية الأمن الغذائي في الجزائر؟**

لدراسة الإشكالية السابقة إنطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

- تحقق الجزائر مستويات حسنة في أمنها الغذائي إلا أن عديد التحديات مازالت قائمة وتتطلب المزيد من الجهود لتحسينه أكثر.

أهمية وأهداف الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع والإشكالية المطروحة والمتعلق بالأمن الغذائي في الجزائر، وما يشكله هذا الأخير من أهمية في تقليل التبعية الإقتصادية للجزائر للدول الأخرى،

وكذا تخفيض فاتورة الاستيراد وتطوير الإنتاج المحلي الإقتصاد الوطني بصفة عامة.

أما الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها فتتمثل في:

-تحديد مفهوم الأمن الغذائي، وكذا أهميته ومؤشراته.

-تحديد وضعية الأمن الغذائي في الجزائر من خلال اهم المؤشرات الدالة على هذه الوضعية.

-تحديد التحديات التي مازالت تواجه الرفع من مستويات الأمن الغذائي في الجزائر وكذا آليات تحسينه.

منهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع ومعالجة إشكاليته تم إستخدام المنهج الوصفي لوصف مفهوم الأمن الغذائي واهميته ومؤشراته، ثم وصف وتحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشراته الرئيسية، وكذا أهم التحديات التي مازالت تواجه الجزائر في هذا الصدد.

خطة الدراسة:

لمعالجة الإشكالية إتبعت الدراسة الخطة التالية:

المحور الأول: الأمن الغذائي، إطار نظري.

المحور الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر على ضوء أهم المؤشرات 2020-2023.

المحور الثالث: تحديات الأمن الغذائي في الجزائر.

1. الأمن الغذائي: إطار نظري

يعتبر الأمن الغذائي من المصطلحات الحديثة نسبيا، حيث ظهر في السبعينيات بسبب المناقشات حول المشاكل الغذائية العالمية أثناء أزمة الغذاء العالمية (1972-1974) (مراد، 2010، صفحة 45) حيث يرتبط هذا الأخير بالأوضاع الاقتصادية بدرجة كبيرة بكل دولة وعليه تعدد التعاريف المتعلقة بهذا الأخير، وعليه سوف يتطرق هذا المحور لتوضيح مفهوم الامن الغذائي من خلال أهم تعاريفه و كذا أبعاده المتعددة.

2.1 تعريف الامن الغذائي ومستوياته:

نظرا لتعدد أبعاد الأمن الغذائي من جهة ومن جهة أخرى نظرا لإختلاف زوايا النظر من قبل الباحثين والمتخصصين تتعدد وتتنوع تعريفات هذا الأخير، حيث لإبراز مضمون هذا المفهوم نتطرق لبعض من هذا التعاريف:

تعرفه منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) بكونه "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء بإحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة" (ثلاج و احمد ، 2013، صفحة 426)، وعليه يتبين من هذا التعريف بأن الأمن الغذائي يتمثل بقدرة الدولة على توفير الغذاء بصفة مستمرة للمواطنين، وهو ما يمكن أن يتحقق عن طريق الإكتفاء الذاتي، والذي غالبا ما تحققه الدول في بعض المنتوجات الغذائية وليس كلها، أو عن طريق توفير إحتياجاتها الغذائية عن طريق الإستيراد، وعليه يتحدد الفرق بين الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي في كون الأخير 'الإكتفاء الذاتي' هو قدرة

الدولة على توفير احتياجاتها من غذاء معين عن طريق الإنتاج المحلي، بينما الأمن الغذائي هو استمرارية توفير الاحتياجات الغذائية عن طريق الاكتفاء الذاتي أو الإستيراد وكلاهما.

كما تعرفه المنظمة العربية للتّنمية الزّراعية بكونه: "قدرة الدولة على إنتاج أكبر قدر من إحتياجاتها الغذائية، مع قدرتها على إستيراد المواد الغذائية غير القادرة على إنتاجها محليا بتوفر مصادر للعملة الأجنبية لتحقيق ذلك، بحيث توفر لكل المواطنين الغذاء الكامل بالكمية والنوعية اللاّزمة، كما تضمن في نفس الوقت مخزون غذائي لمدة ثلاث أشهر في الظروف غير العادية". (بكدي و رابح، 2016، صفحة 189) ومنه فالأمن الغذائي وفق المنظمة العربية للتنمية الزراعية يتحقق بدرجة كبيرة عن طريق توفير القسم الأكبر من الإحتياجات الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، وضمان باقي الإحتياجات عن طريق الإستيراد، وبالتالي ضرورة توافر العملة الصعبة عن طريق تميزها بميزات تنافسية لبعض مواردها في السوق الدولية دون ضغوط سياسية أو إقتصادية بصفة مستمرة.

وجاء في القمة العالمية للغذاء سنة 1996 "...يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الفرد والاسرة والمستويات الوطنية والإقليمية والعالمية عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص مادية واقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية، تلبي احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم من أجل حياة نشطة وصحية". (ياحي و يحياوي، 2023، صفحة 893)

من خلال هذه التعاريف يتحدد مفهوم الأمن الغذائي بكونه انتظام واستمرارية قدرة الدولة على توفير الغذاء الكافي والصحي (بالكمية والنوعية) لكل أفراد المجتمع دون استثناء على مدار السنة، مع قدرة جميع الافراد والشرائح المجتمعية على الحصول على احتياجاتهم الغذائية واذواقهم أي إتاحته للأفراد بما يتناسب مع مدخولهم وامكانياتهم المادية في أي وقت.

وعليه يتحقق الأمن الغذائي السليم والمستدام عن طريق الإنتاج المحلي لأكبر قدر ممكن من الاحتياجات الغذائية، وتكملة باقي الاحتياجات غير متوفرة محليا عن طريق الاستيراد، وذلك لما يمكن ان يشكله هذا الامر "أي الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء"، ضغط وتهديد لإستقرار وأمن وسيادة الدولة.

حيث ان امتلاك الدولة لموارد النقد الأجنبي لا يضمن بالضرورة حصولها على ما تحتاج من غذاء بحيث قد يستخدم الغذاء كأداة للضغط وفرض شروط معينة على الدول الراغبة في استيراد الغذاء مثل الدول النامية او حدوث أزمات غذائية عالمية وبالتالي إنخفاض العرض العالمي للغذاء بسبب عوامل مختلفة كالحروب، الكوارث الطبيعية... ومنه فالأمن الغذائي يشكل جزء مهم من الأمن الإنساني والأمن المجتمعي (أي الاقتصادي والاجتماعي) للدول والمجتمعات وأحد أسس وركائز قوة الدولة وإستقرارها السياسي والاقتصادي.

مستويات الأمن الغذائي: ينطوي الأمن الغذائي على عدة مستويات وتتمثل في: (ياحي و يحياوي ، سياسات دعم الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري وانعكاساتها على تحقيق الأمن الغذائي الوطني - دراسة حالة ولاية الوادي-، 2023، صفحة 893)

1-**الأمن الغذائي المطلق:** والذي يعني انتاج كل الاحتياجات الغذائية للدولة محليا وهو بذلك مرادف للاكتفاء الذاتي او الأمن الغذائي الذاتي.

2-**الأمن الغذائي النسبي:** وهو قدرة الدولة على توفير بعض المواد الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من الإحتياجات الغذائية بشكل منتظم.

3-**الأمن الغذائي الصوري (الظاهري):** وهو قيام الدولة بإنتاج مواد غذائية (مادة أو عدة مواد)، بينما مجمل مدخلات هذا الإنتاج المحلي هي مستوردة، وبالتّالي فالإنتاج المحلي الغذائي مرهون بإستيراد غالبية مواده الأولية من الخارج، فالأمن الغذائي هنا ليس بحقيقي بل هو ظاهري فقط.

2.1 ابعاد الأمن الغذائي و مؤشرات قياسه:

هناك عدة أبعاد للأمن الغذائي والتي تختلف تأثيراتها من دولة الى أخرى نظرا للظروف الحضارية التي تمر بها كل دولة وتتمثل في:

-**البعد السياسي:** ويعتبر من أهم الأبعاد، إذ يعتبر الغذاء بمثابة سلاح إستراتيجي (ما يعرف بالسلاح الأخضر)، وبالتالي فالدّول المنتجة للموارد الغذائية وخاصة الإستراتيجية (كالقمح، السكر...) تستخدم هذه الأخيرة كورقة ضغط وتهديد لفرض شروطها السّياسية او الاقتصادية او الأمنية على الدول المستوردة خاصة الدول النامية والضعيفة لفرض سيطرتها وهيمنتها والتأثير في أهم قراراتها السيادية لتحقيق مصالحها وأغراضها السياسية والاقتصادية (حوشين، 2007، صفحة 241)، وفرض هيمنتها العالمية سياسيا واقتصاديا. ومن جهة أخرى يتأثر هذا الأخير بمدى الأهمية التي تعطيها الدولة لمسألة الأمن الغذائي وبالتالي تسطير الاستراتيجيات وتوفير الإمكانيات والميزانيات الضخمة للنهوض بكل القطاعات المساهمة فيه.

-**البعد الإقتصادي:** يشكل البعد الاقتصادي جانب كبير جدا ومهم في الأمن الغذائي وذلك من عدة جوانب، فإنتاج الغذاء وتخزينه يرتبط بالدرجة الأولى بالسياسات الإقتصادية ومنها السياسة الزراعية المتبعة بالدولة، فبناء على ما تمتلكه الدولة من مؤهلات زراعية أو فلاحية او حيوانية.. يتم تحديد السياسة الزراعية المناسبة وأهدافها وأولوياتها ووسائلها وميزانياتها التي تخدم هدف الأمن الغذائي الوطني، وهو التوفير المنتظم للغذاء الكاف والصّحي والملائم من خلال الإنتاج المحلي كما يساهم الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن جهة أخرى فتصدير المنتوجات الغذائية او استيرادها يخضع لسياسة التجارة الخارجية، واستيراد هذه الأخير غالبا ما يكون سببا لإرتفاع أسعارها خاصّة في حالة إرتفاع أسعارها في الأسواق الدولية ومن ثم لجوء الدول لتدعيم أسعارها حتى تكون في متناول كل الافراد والشرائح خاصّة ما يتعلق الامر بالمواد الأساسية والواسعة للإستهلاك، ناهيك عن كونها (الواردات الغذائية) تمثل جزءا كبيرا من ميزان المدفوعات يثقل كاهل الدولة.

وتعلب مسألة الدخول الفردية دورا كبيرا في الأمن الغذائي، وذلك من حيث مدى قدرة الأفراد المادية في الحصول على الغذاء بالكمية والنوعية المناسبة فمستوى المعيشة بصفة عامة من خلال

مستوى الأجور والرواتب من جهة مع تناسبها مع الأسعار يشكل محددا رئيسيا لمدى تحقيق الفرد والمجتمع لإشباعه من مختلف العناصر الغذائية وتفاديه لسوء التغذية، والذي بدوره يقود لمسألة إنتاجية الافراد والمجتمع والتي بدورها ترتبط بدرجة كبيرة بعامل التغذية الصحية والسليمة، فالموارد البشرية بكونها أهم عوامل الإنتاج أيضا تتأثر انتاجيتهم بمدى تمتعهم بظروف صحية جيدة والتي من اهم العوامل المؤثرة فيها نجد التغذية السليمة والصحية.

وعليه فالأمن الغذائي يتأثر بعديد العوامل الاقتصادية والتي تساهم بدرجة في مدى تحققه بإعتباره مكون أساسي من مكونات التنمية الاقتصادية في أي دولة.

-**البعد الإجتماعي:** وذلك انطلاقا من أن الغذاء يشكل أحد الحاجات الإنسانية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وبالتالي فهو يشكل احد حقوق الانسان ليحيا الفرد بصورة جيدة وصحية، (بلورغي، 2023/2022) ويعم الاستقرار وسلامة المجتمع صحيا ونفسيا.

-**البعد الديمغرافي:** يتمثل البعد الديمغرافي للأمن الغذائي في كون أنّ الفرد هو الهدف الأساسي للأمن الغذائي، فهو الحالة التي تستهدف اشباع كل افراد المجتمع غذائيا، ومن ناحية أخرى فإن الفرد نفسه هو القائم على تحقيق هذه الوضعية من حيث وضع الاستراتيجيات وتنفيذها وتقييمها والسّهر على معالجة كل المشاكل التي تعترضه في هذا الصدد.

بالإضافة إلى أن للعامل الديمغرافي تأثير كبير على الأمن الغذائي، فهو المسبّب الأساسي للأزمات الغذائية خاصة بعد التّزايد السّكاني الكبير الذي تشهده معظم دول العالم، كما ان التوزيع غير المتوازن بين الريف والمدينة وترك القطاع الزراعي واهماله بحثا عن طرق أكثر سهولة للرفاهية. (سلاطنية و عرعور، 2009، صفحة 11)

فمن خلال ما سبق يمكن القول أن الأمن الغذائي في أي دولة يتأثر بعديد العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والديمغرافية ويرتبط مستوى تحقيقه بها، (مراد، 2010، صفحة 47)

أما فيما يتعلق بمؤشرات القياس فتتعدد مؤشرات قياس الأمن الغذائي من مؤشرات بسيطة وأخرى مركّبة ومن أهمها نورّد:

-**مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI):** هو مؤشر تم إعداده من قبل مجلة Economist impact، وتصدره وحدة المعلومات الاقتصادية سنويا، يستخدم للمقارنة بين مستويات الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة (113 دولة)، وهو يتكون من أربعة مؤشّرات أساسية هي: (حفناوي، 2023، الصفحات 18-19)

1-**مؤشر القدرة على تحمل التكاليف (Affordability):** يقيس قدرة الأفراد على شراء الغذاء وتعرضهم لصدمات الأسعار، ومدى وجود سياسات وبرامج لدعمهم عند حدوث هذه الصّدمات (الحصول على الغذاء ووصوله إلى الأفراد بشكل كاف وملائم ومستمر).

2-**مؤشر التوفر (Availability):** يقيس الإنتاج الزراعي والقدرات الزراعية وخطر تعطل الإمدادات والقدرة الوطنية على توفير الأغذية.

3-مؤشر الجودة والسلامة (Quality and safety): يقيس التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، فضلا عن سلامة الغذاء (الانتفاع).

4-مؤشر الإستدامة والتكيف (Sustainability and Adoptation): وهو يقيس قابلية الدولة للتأثر بمخاطر الموارد الطبيعية، وكيف تتكيف الدولة معها، أي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والملائم وفي كل الأوقات دون ان يكونوا امام مخاطر فقدان الامكانية بسبب صدمة معينة (اقتصادية، مناخية..).

وبالتالي فمن أجل الحصول على صورة أكثر نموذجي لواقع الأمن الغذائي في أي دولة يجب تحليل الأبعاد الأربعة السابقة تحليلا دقيقا وشاملا والتي يمكن ان تساهم في توجيه سياسات الأمن الغذائي وتحديد أولوياتها.

ومن المؤشرات الأخرى البسيطة نجد:

1-متوسط إستهلاك الفرد من الغذاء: ويتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء من خلال العلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الغذاء= الاستهلاك الكلي من الغذاء/ عدد السكان،

فهذا المؤشر يتأثر بالإستهلاك الكلي للغذاء ويحسب متوسط إستهلاك الفرد بناءا على الإستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، وبالتالي فتحسن الاستهلاك الكلي من الغذاء لا يعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع افراد وفئات المجتمع. (بلورغي، 2023/2022، صفحة 17)

2-الناتج المحلي الزراعي: وهو مؤشر مهم كونه يبين حجم الإنتاج الزراعي المحلي ومدى اعتماد الدولة على ذاتها في توفير إحتياجاتها الغذائية، فإنخفاض هذا المؤشر وزيادة حجم الاستهلاك الكلّي يوضّح النّقص الذي يجب سدّه من الإستيراد.

3-المؤشرات المتعلقة بالأمن التغذوي: أي مدى حصول الفرد على الغذاء الكافي لتوفير كمية الطاقة اللازمة لممارسة حياة طبيعية، نشيطة وصحية ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:

-متوسط نصيب الفرد من السّلع الغذائية النباتية.

-متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية والسمكية.

-معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون. (بكدي و رابح، 2016، صفحة 55)

وبصفة عامة فهناك مجموعة من المؤشرات التي تحدد الأمن الغذائي في أي دولة وتتمثل خاصة في:

-نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية.

-نسبة الإنتاج الزراعي المصدر الى الإنتاج الزراعي المستورد.

-نسبة قيمة الانفاق على الغذاء من اجمالي الدخل القومي.

-نسبة صافي الواردات الزراعية الى اجمالي الناتج المحلي.

-نسبة المخزونات الغذائية الى مقدار الاستهلاك السنوي. (بلورغي، 2023/2022، صفحة 20).

2. و اقع الأمن الغذائي في الجز ائر على ضوء أهم المؤشرات 2020-2023.

تسعى الجزائر وعلى غرار كل الدول الى تحقيق أمنها الغذائي، وفي هذا الصدد قامت هذه الأخيرة بعديد الإجراءات والسياسات والإصلاحات في مختلف المجالات وخاصة الزراعية والتجارية للوصول الى هذا الهدف ومواجهة مختلف التحديات في هذا الصدد خاصة فيما يتعلق بتلبية الطلب المتزايد على المنتوجات الفلاحية وخاصة الغذائية وكذا القدرة على المنافسة الخارجية بترقية الصّادرات خاصّة خارج قطاع المحروقات ونتيجة لذلك فقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة قفزة نوعية في مجال التنمية الفلاحية وصادرتها وبالتالي تحسن مؤشّرات أمنها الغذائي.

1.2 مؤشرا الأمن الغذائي العالمي و الفجوة الغذائية:

1.1.2مؤشر الامن الغذائي العالمي:

يعتبر مؤشر الأمن الغذائي العالمي من اهم المؤشرات الدّالة على وضعية الأمن الغذائي الصادر عن مجلة Economist impact لـ113 دولة وجاءت وضعية الجزائر على النحو التالي:

جدول رقم 01: ترتيب الأمن الغذائي للجز ائر عالميا 2020-2022

	2020	2021	2022
قيمة المؤشر	61.8	63.9	58.9
الترتيب	58	54	68

المصدر: Economist impact 2020, 2021, 2022

يتضح من خلال الجدول السابق ان هناك تحسن لترتيب الجزائر خلال سنتي 2020 و2021 والذي انتقل من الرتبة 58 سنة 2020 الى الرتبة 54 سنة 2021 وبتحسن كبير مقارنة بسنة 2019 اين كانت الجزائر تحتل المرتبة 70 عالميا (من أصل 113 دولة)، غير انه شهد تراجعا بقيمة 05 درجات سنة 2022 وبذلك تراجع ترتيب الجزائر الى الرتبة 68 سنة 2022.

وعليه يمكن القول ان هناك تذبذب في قيمة مؤشر الأمن الغذائي، وكذا تراجع لترتيب الجزائر إثر انخفاض المؤشر لسنة 2022 مما يجعلنا نقول أن الجهود المبذولة في هذا الصدد رغم نتائجها الحسنة ولكنها تبقى غير كافية خصوصا إذا ما قورنت بالدول الأخرى (ما يبرزه الترتيب).

اما فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية لهذا المؤشر لسنة 2022 والمتمثلة في:

-القدرة على تحمل التكاليف: قدر مؤشر بـ66.8، التوفر: بلغ 57.3 و-الجودة والسلامة: 54.7 ، أما الاستدامة والتكيف: 54.2 وفق ذات التقرير، حيث نجد ان الجزائر تحقق مستوى مقبول فيما يخص توفير الطعام وإمكانية الافراد الوصول اليه بينما ينخفض هذا المؤشر فيما يتعلق بجودة وسلامة الغذاء وكذا استدامته من جهة أخرى، ما يشكل تحديات كبرى للامن الغذائي الوطني والتي يجب مواجهتها بسياسات وإجراءات إستراتيجية.

2.1.2..مؤشر الفجوة الغذائية:

تدل الفجوة الغذائية بصفة عامة على الفرق بين الاحتياجات الغذائية الكلية للدولة وما تنتجه وتشبعه الدولة محليا من هذه الاحتياجات، وبالتالي فكلما اتسع الفرق بين العاملين كلما اتسعت الهوة او الفجوة الغذائية وكلما اتجهت الدولة أكثر نحو استيراد احتياجاتها الغذائية من الخارج وكلما كان امنها الغذائي ضعيفا وهشا، وبالتالي فهو يعتبر من أهم مؤشرات الأمن الغذائي.

وفيما يتعلق بالجزائر فقد تحددت هذه الأخيرة خلال الأربع سنوات السابقة على النحو التالي:

جدول رقم 02: الفجوة الغذائية للجزائر خلال الفترة 2020- 2023

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنة	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	الفجوة الغذائية
2020	7723	437	7286
2021	8877	575	8301
2022	10369	269	10100
2023	992	428	564

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تقارير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: 2021، 2022، 2023، 2024.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الجزائر تسجل فجوة غذائية معتبرة حيث نلاحظ أن واردات الدولة من السلع الغذائية تفوق وبدرجة كبيرة قيمة صادراتها منها، وبالتالي فيما يمكن استنتاجه من هذا الجدول ان الانتاج الفلاحي خاصة بإعتباره اهم قطاع منتج للمواد الغذائية مازال ضعيف كونه لا يلبي كل الاحتياج الوطني الغذائي، مما أدى الى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية من جهة وانخفاض صادراتها من جهة اخرى ما يعرّض الأمن الغذائي الوطني للهشاشة والخطر، وأن هناك تبعية كبيرة للخارج في مجال الغذاء.

وقد عرفت الصادرات الغذائية إرتفاعا متواصلا بإستثناء سنة 2022 اين سجلت انخفاضا معتبرا يقدر بأكثر من 3 مليار دولار مقارنة بسنة 2021 ، وذلك بفضل الجهود و الإجراءات المتخذة لتشجيع الإنتاج الفلاحي المحلي، وتتكون هذه الصادرات بشكل كبير من السكر والتمور والتين.

أما الواردات من السلع الغذائية فبدورها عرفت تزايدا مستمرا بحيث انتقلت من 07.72 مليار دولار عام 2020 الى 8.88 مليار دولار سنة 2021 بنسبة زيادة تقدر بـ1.15% مليار مشكلة 23.73% من اجمالي الواردات، وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي الى واردات القمح (1.15 مليار دولارا وقصب السكر اكثر من 250 مليون دولار) (بنك الجزائر، 2021، صفحة 81)، وواصلت الواردات الغذائية ارتفاعها لسنة 2022 بأكثر من 10.369 مليار دولار (مثلث 26.7% من اجمالي الواردات) وهذه الزيادة تعود دائما الى

واردات الحبوب (1.22 مليار دولار)، غير أنه خلال سنة 2022 شهدت الأسعار العالمية للعديد من المنتجات الأساسية الغذائية ارتفاعا عن سنة 2021.

غير أن هذه الواردات الغذائية (مثلث 23.2% من اجمالي الواردات في السلع سنة 2022) عرفت انخفاضا سنة 2023 مسجلة قيمة 9.92 مليار دولار، حيث يرجع هذا الانخفاض الى تراجع الواردات من الحبوب بقيمة 1.18 مليار دولار. (الجزائر، 2024، صفحة 85) وذلك بعد ان سجلت الجزائر مستويات انتاج قياسية من الحبوب سنة 2023، والتي أصبحت تطمح لتحقيق اكتفاء ذاتي من القمح في غضون سنة 2024.

ومن اجل تقليص فاتورة الواردات تسعى الجزائر من خلال المخطط الفلاحي 2020- 2024 الى الاستثمار في المجالات التي تستورد كميات كبيرة منها، ومنها زراعة السلجم الزيتي بزراعة 3000 هكتار لإنتاج زيت المائدة محليا، وكذا زراعة الشمندر السكري، والقمح بنوعيه.

و عليه فهذا الامر يدعو بصفة ملحة الى تبني الاستراتيجيات الكفيلة للنهوض بهذا القطاع ورفع مساهمته في تطوير الاقتصاد الوطني واستغلال الإمكانيات والقدرات العديدة التي تحوزها الجزائر في هذا الصدد وتكثيف الجهود في هذا الصدد وان تثمن في نفس الوقت المنتوجات التي تمتلك ميزة تنافسية لرفع صادراتها منها الى الخارج.

2.2 الإنتاج المحلي الزراعي وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر:

1.2.2وفرة المنتجات الغذائية الرئيسية: يرتكز الأمن الغذائي بالدرجة الأولى على مدى وفرة السّلع والمنتجات الغذائية الأساسية التي يستهلكها الفرد بصفة أساسية، وبالتّالي فوفرة هذه الأخيرة وإتاحتها للأفراد بالأسعار المناسبة والجودة والنوعية الملائمة يعتبر من أهم مؤشرات الأمن الغذائي.

وقد أدى إهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة الى تحسن الإنتاج في بعض الأصناف الغذائية، ولكن بالرغم من ذلك فهي تعد غير كافية لتلبية الاحتياجات الوطنية الغذائية، الأمر الذي يحتم أكثر بذل جهود أكبر لمواجهة كل المشاكل التي يعرفها القطاع بما يؤدي الى الإستغلال الأمثل لكل إمكانياته.

يساهم قطاع الزّراعة والصّيد بنسبة 12.9% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2023 بأكثر من 33000 مليار دينار جزائري مسجلا ارتفاعا مقارنة بسنة 2022 حيث ساهم بـ10.4%، ومحققا لقيمة مضافة قدرها 4204.47 مليار دينار سنة 2023 مقابل 3323.06 مليار دينار سنة 2022 (الجزائر، 2024، صفحة 24)، وقد كان نمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الخمس سنوات الماضية على النحو التالي:

وقد شهد قطاع الزراعة ارتفاعا مستمرا لمداخيله منذ سنة 2019 الى غاية 2023، ولكن الطفرة الكبيرة حدثت خلال سنة 2023 بتسجيله لأكثر من 4000 مليار دينار كقيمة عائدات مسجلة بذلك نسبة نمو حقيقي للقطاع تتجاوز الـ5% سنة 2023، حيث يرجع هذا النمو الى الاهتمام الكبير الذي حظي به هذا القطاع في السنوات القليلة الماضية في إطار سياسة التنويع الاقتصادي ودعم الفلاحين واتخاذ عديد

القرارات والإجراءات بهدف تطوير الإنتاج الفلاحي ورفع عائداته خاصة في الشعب الرئيسية لهذا القطاع كالحبوب، الخضر والفواكه، اللحوم،...

الحبوب: عرفت محاصيل الحبوب تذبذبا كبيرا في الإنتاج فقد سجلت هذه الأخيرة إنخفاضا كبيرا سنة 2023 بإنتاج يقدر بـ 9.5 مليون قنطار بعد ان حققت مردودا قدره 41.9 مليون قنطار سنة 2022 بنسبة انخفاض قدرها 77.21%، وقد شمل هذا الانخفاض مختلف محاصيل الحبوب على غرار محصول القمح بنوعيه (القمح الصلب بـ72.74% والقمح اللين بـ78.61%) وكذا كل من الشعير بـ86.78% والشوفان بـ82.43% (الجزائر، 2024، صفحة 21)وهذا مقابل إنتاج قدر بـ27.6 مليون قنطار سنة 2021 و43.9 مليون قنطار سنة 2020.

جدول رقم 03: إنتاج الحبوب في الجزائر 2020- 2023

السنة	2020	2021	2022	2023
الانتاج/ مليون قنطار	43.9	27.6	41.9	9.5

المصدر: من عداد الباحثة بناءا على تقارير بنك الجزائر 2021، 2022، 2023، 2024.

فمن خلال الجدول السابق يتضح ان الجزائر لا تحقق مستويات مرتفعة من انتاج الحبوب يغطي الاحتياج الوطني، بحيث يشكل هذا الأخير أحد أكثر المواد استيرادا بميزانيات مرتفعة مثلما تم ذكره مسبقا.

ويرتبط هذا التذبذب بدرجة كبيرة بالظروف الجوية مثلما حدث سنة 2022 حيث ارتبط الارتفاع والإنتاج بالظروف الجوية المناسبة، عكس الجفاف الذي مس سنة 2021.

الخضر: تشكل الخضر أحد الشعب الرئيسية في الإنتاج الفلاحي وأحد أهم المواد الإستهلاكية، فهي من المصادر الرئيسية لكل العناصر الغذائية (الفيتامينات، البروتينات، ....)

جدول رقم 04: إنتاج الخضر في الجزائر (2020- 2023).

الوحدة: مليون قنطار

السنة	2021	2022	2023
الانتاج	146.3	135.6	132.2

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير بنك الجزائر 2021، 2022، 2023، 2024.

من خلال الجدول يتبين الإنخفاض المتواصل لإنتاج الخضر في الجزائر إنطلاقا من سنة 2021 لغاية 2023، ويرجع السبب الرئيسي لهذا الانخفاض الى انخفاض انتاج البطاطا (38.5 مليون قنطار سنة 2022، و43.6 مليون قنطار سنة 2021) والبصل (15.2 مليون قنطار سنة 2022 و17.1 مليون قنطار سنة 2021). (الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2022، 2023، صفحة 26)

بالرغم من ان الخضر تعد من المواد الغذائية التي تحقق فيها الجزائر اكتفاءها الذاتي إلا أن تناقص المنتوج من سنة لأخرى لا يعد مؤشرا جيدا خاصة في ظل ارتفاع الاحتياجات من سنة لأخرى ما يعرض الأمن الغذائي للهشاشة، وفي هذا الصدد تشكل الزراعة الصحراوية أحد الحلول أو الإستراتيجيات التي تحول عليها الجزائر لرفع انتاجها الفلاحي خاصّة من الخضر والحبوب والتي أصبحت بفضلها تحقق مستويات انتاج مرتفعة وتسد بنسبة معتبرة من الاحتياج المحلي، حيث حققت الجزائر مستويات مرتفعة في الاكتفاء الذاتي منها (خاصة البطاطا) ما بين (98% و100%) وهذا بسبب زيادة الإستثمار فيها بسبب ارتفاع الطلب عليها محليا في حين ان السكر والزيوت النباتية فلم تحقق اكتفاءا ذاتيا لكون انتاجها يتطلب مناخا استوائيا غير موجود في الجزائر.

2.2.2تحديات الأمن الغذائي في الجزائر:

عزمت الجزائر خلال الخمس سنوات الماضية على تحقيق أمنها الغذائي من خلال الإعتماد على الإنتاج الزراعي المحلي وقد قطعت أشواطا في ذلك من بينها مجال انتاج الخضروات والحمضيات والبقوليات، التمورو التين...، كما ان الجزائر تحاول وتقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج مادة القمح الصلب الذي يعتبر من اكثر المواد الاستهلاكية استيراد وبميزانيات معتبرة، وقد مكن ذلك من إدخار 1.2 مليار دولار كانت مخصصة لإستيراد هذه المادة.) محمد(2024 ,

-ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية:

فعلى الرغم من التحسن الكبير في الإنتاج الزراعي والحيواني المحلي إلا أن الجزائر لا تزال تعتبر من أكبر المستوردين لبعض المواد الإستهلاكية، وعلى رأسها القمح، حيث ما تزال تستورد الجزائر كميات معتبرة منه حيث ان الإنتاج المحلي منه لا يغطي سوى نسبة 30-40% من الإحتياجات المحلية. (محمد، 2024)

حيث لا تزال الجزائر تضخ ميزانيات ضخمة لإستيراد المواد الغذائية (القمح، والزيوت النباتية، السكر، اللحوم، وبعض الفواكه...) لسد الاحتياجات المحلية من هذه المواد الغذائية، حيث نلاحظ ان هذه المواد الغذائية يتم التركيز عليها مؤخرا لرفع نسب الإنتاج فيها وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها محليا من خلال دعم و تطوير هذه الزراعات وكذا إقامة مشاريع كبرى كشراكات مع دولة اجنبية رائدة في هذه الزراعات.

وقد بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية ما قيمته 9.9 مليار دولار سنة 2023 مقابل 10.3 مليار دولار سنة 2022، (23.2% من اجمالي الواردات من السلع) حيث يرجع هذا الانخفاض الى انخفاض الواردات من الحبوب بقيمة 1.18 مليار دولار.

وعليه تشكل فاتورة الغذاء المرتفعة اهم وأبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي الوطني، وهو ما يجعلها أيضا عرضة لتقلبات وارتفاع أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية وبالتالي ارتفاع أسعارها في السوق المحلية أيضا نتيجة لذلك.

-ضعف البنية التحتية: ما تزال الزراعة في الجزائر تعاني من ضعف وهشاشة البنية التحتية الزراعية وكذا ضعف استخدام التكنولوجيا العالية في الإنتاج الزراعي، حيث ما تزال مقومات النقل والتخزين

والتبريد غير متوفرة بكفاية (محمد، 2024) في جميع جهات ومناطق الإنتاج الزراعي الكثيف لتقليل الهدر وحفظ المنتجات الغذائية السريعة التلف وكذا تخزين المحاصيل الغذائية الإستراتيجية، وهو ما تعمل عليه الجزائر مؤخرا من خلال بنائها لعدة صوامع في مختلف مناطق الوطن لتخزين محصول القمح مثلا.

-**ضعف الاستثمارات في القطاع الفلاحي:** مازال هذا القطاع يعاني من ضعف الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، (غردي، 2012، صفحة 104) ولذلك يعرف هذا القطاع إصلاحات متواصلة في مجال دعم الفلاحين وتشجيع الاستثمار الزراعي المحلي والاجنبي ومحاولة اصلاح مناخ الاستثمار في الجزائر بصفة عامة من خلال اصلاح قانون الاستثمار.

-**التغيرات المناخية:** يتأثر القطاع الفلاحي ومخرجاته بالتغيرات المناخية بدرجة كبيرة جدا، وتأثر الإنتاج الفلاحي في الجزائر بالتغيرات المناخية خاصة فترات الجفاف وقلة سقوط الامطار التي باتت تعرفها الجزائر خلال السنوات الأخيرة أدت الى انخفاض الإنتاج الفلاحي مثلما حدث سنة 2022. فقلة الموارد المائية الموجهة للسقي وكذا عدم الاعتماد على تكنولوجيات متقدمة في مجال الري والسقي تؤثر بصورة مباشرة في تدني مستويات الإنتاج في المحاصيل المختلفة خاصة التي تعتمد على كميات كبيرة منها. وبالتالي فمعالجة هذا الأمر يتطلب تسطير سياسات واتخاذ إجراءات لترشيد استغلال المياه (الامطار الجوفية) وتوزيعها وضمان استدامتها، وكذا بناء السدود الكافية واعتماد التكنولوجيات والتقنيات الحديثة في مجال السقي.

-**ضعف الإنتاج الحيواني:** تحوز الجزائر على موارد حيوانية معتبرة ومتنوعة، منها الأسماك بمختلف أنواعها على طول الشريط الساحلي، الإبل في الصّحراء، الأبقار والاغنام والماعز في مختلف مناطق الوطن، ورغم أهمية هذه الثروة الحيوانية الا ان الجزائر لم تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي منها ومن منتجاتها خاصة اللحوم والحليب، حيث تعرف هذه الشعب عدة مشاكل وصعوبات من بينها عدم الاعتماد على التقنيات الحديثة في تربيتها، تناقص مساحات الرعي وقلة خصوبتها، تخلي الفلاحين والموالين عن هذه الأنشطة بسبب كثرة العراقيل والصعوبات التي يواجهونها، غلاء أسعار علف المواشي...

كما تعرف هذه المنتجات خاصة اللحوم الحمراء والاسماك ارتفاع كبير في أسعارها مما أدى الى تناقص الطلب عليها من قبل الافراد والاسر، وبالتالي فنسب الاكتفاء الذاتي المحققة في هذه المنتجات والتي تتراوح ما بين (85% و95%) المحققة فيها راجع لإرتفاع أسعارها وتراجع الطلب عليها بسبب تراجع القدرة الشرائية للأفراد.) تركي(2023 ,

3.الخاتمة:

لقد أصبح الأمن الغذائي يعد أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الجزائر لتحقيقها على غرار كل الدول، وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات على غرار المخطط الوطني للأمن الغذائي والمخطط الفلاحي 2020- 2024 للنهوض بأهم الزراعات الحيوية التي تستورد الجزائر منها كميات معتبرة وبميزانيات ضخمة كالقمح والسكر والزيوت النباتية، فلا خير في امة لا تأكل مما تنتج، وذلك بهدف التوفير

المحلي لأغلبية المواد الغذائية وجعلها في متناول كل افراد المجتمع الجزائري بالكمية والنوعية والسّعر المناسب.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-يعتبر الأمن الغذائي أحد اهم مرتكزات الأمن المجتمعي والاستقرار والطمأنينة لكل مجتمع وكذا من اهم عوامل قوته واستقلاله السياسي والاقتصادي.

-تسجل الجزائر مستويات يمكن القول أنها متوسّطة من الأمن الغذائي حيث بالرّغم من التّحسن الذي يسجله في بعض المواد الغذائية كالخضر، التمر، الزيتون، الحمضيات، الكروم.. ولكنه مازال مرهونا بإستيراد كبير لعديد المواد الغذائية الاستراتيجية كالقمح، السكر، الزيوت النباتية، البن، الحليب، اللحوم الحمراء...من جهة، وكذا ارتفاع أسعار هذه المواد من جهة أخرى لارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية او ندرتها وبالتالي لا يصبح في متناول كل افراد المجتمع، وهو ما يعرض الأمن الغذائي الوطني للهشاشة.

وعليه فمن أجل تدعيم الأمن الغذائي الوطني توصي الدراسة **بتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي** وذلك من خلال اتخاذ القرارات الصائبة والسياسات الزراعية الرشيدة لزيادة إنتاجية المحاصيل وتربية المواشي بالاستغلال الأمثل والكفوء، لكل القدرات الهائلة التي تحوزها الجزائر من خلال عدة سياسات فلاحية فرعية، وإجراءات كتشجيع الاستثمار الفلاحي وتقديم الامتيازات والتسهيلات اللازمة، وتطوير البنية التحتية اللازمة، أي العمل على النهوض بالقطاع الفلاحي كأولوية والسهر على تحقيق أهدافه والضرب من حديد في سبيل تحقيق السيادة الغذائية.

4.قائمة المراجع:

ابراهيم محمد. (21 08, 2024). *www.dw.com*. تاريخ الاسترداد 26 08, 2024، من www.dw.com: /https://www.dw.com/ar

آمال حفناوي. (2023). دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الامن الغذائي واستدامة الغذاء. *مجلة اضافات اقتصادية، 07*(02)، الصفحات 18-19.

بلقاسم سلاطنية، و مليكة عرعور. (جوان, 2009). معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده. *مجلة العلوم الانسانية*،

بنك الجزائر. (2023). *التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2022*. الجزائر: ج.ج.د.ش.

بنك الجزائر. (2024). *التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي لسنة 2023*. الجزائر: ج.ج.د.ش.

بنك بنك الجزائر. (2021). *التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي*. الجزائر: ج.ج.د.ش.

جمال ياحي، و هادية يحياوي . (1 مارس, 2023). سياسات دعم الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري وانعكاساتها على تحقيق الأمن الغذائي الوطني -دراسة حالة ولاية الوادي-. *مجلة الحقوق والحريات، 11* (01)،

خالدة بن تركي. (02 05, 2023). *www.ech-chaab.com*. تاريخ الاسترداد 15 08, 2024، من www.ech-chaab.com: /http://www.ecg-chaab.com/ar

عدنان احمد ثلاج، و هاشم علي احمد . (ديسمبر, 2013). أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق -محصول القمح نموذجا-. *مجلة زراعة الرافدين*.

فاطمة بكدي، و حمدي باشا رابح. (2016). *الأمن الغذائي والتنمية المستدامة*. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

كمال حوشين. (2007). اشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر.

محمد غردي. (2012). القطاع الرزاعي واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

نادية بلورغي. (2023/2022). دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائيبالجزائر: دراسة تحليلية لمنتج الحليب 2001-2019. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

ناصر مراد. (ديسمبر, 2010). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية -حالة الجزائر-. *مجلة جديد الاقتصاد*.